

Distr.: Limited
1 November 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألمانيا، أندورا، أوزبكستان،
أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة
والهرسك، بولندا، بيرو، تركمانستان، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية،
الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا،
سنغافورة، سويسرا، شيلي، طاجيكستان، فنلندا، قيرغيزستان، كندا، لا تفييا،
لكسمبرغ، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا،
النرويج، النمسا، نيوزيلندا، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان،
اليونان: مشروع قرار

الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١/٦٤ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وإلى جميع
قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإذ تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن والبيانات الصادرة عن رئيس مجلس
الأمن ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات ١٦٥٩ (٢٠٠٦) المؤرخ
١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، و ١٨١٧ (٢٠٠٨) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، و ١٩١٧
(٢٠١٠) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠، و ١٩٤٣ (٢٠١٠) الصادر في ١٣ تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠١٠،



وإذ تؤكد من جديد التزامها القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، وإذ تعرب عن احترامها لثراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإذ تشير إلى التزام المجتمع الدولي الطويل الأجل تجاه أفغانستان، المنصوص عليه سابقا في اتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١^(١) المبرم في المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة لتعمير أفغانستان، المعقود في طوكيو في ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والمنصوص عليه في اتفاق أفغانستان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦^(٢)، وإلى إعلان مؤتمر باريس لدعم أفغانستان المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، والإعلان المعتمد في المؤتمر الدولي بشأن أفغانستان، المعقود في لاهاي، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩،

وإذ تسلم مرة أخرى بالترابط الذي يسم التحديات الماثلة في أفغانستان، وإذ تؤكد من جديد أن أوجه التقدم المستدام في مجالات الأمن والحكم وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفيما يتعلق بمسألة مكافحة المخدرات الشاملة لعدة قطاعات يعزز كل منها الآخر، وإذ ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي للتصدي لهذه التحديات على نحو متسق،

وإذ تكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى التصدي للتحديات الماثلة في أفغانستان، ولا سيما تزايد الأنشطة الإجرامية والإرهابية المتسمة بالعنف التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة غير المشروعة والأفراد الضالعون في تجارة المخدرات، وبخاصة في الجنوب والشرق، وتطوير المؤسسات الحكومية الأفغانية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية ومكافحة الفساد والتعجيل بإصلاح قطاع العدل وتشجيع المصالحة الوطنية، دون المساس بتنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ والقرارات الأخرى ذات الصلة، وعملية تحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية والعودة الآمنة والطوعية للأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بطريقة منظمة تكفل كرامتهم، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتهم والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تددين بأشد العبارات جميع الاعتداءات، بما فيها الاعتداءات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية وعمليات الاختطاف التي تستهدف المدنيين والقوات الأفغانية

(١) اتفاق بشأن ترتيبات مؤقتة في أفغانستان ريثما يعاد إنشاء المؤسسات الحكومية الدائمة (انظر S/2001/1154).

(٢) S/2006/90، المرفق.

والدولية وأثرها الضار على جهود تحقيق الاستقرار والتعمير والتنمية في أفغانستان، وإذ تدین كذلك لجوء حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية إلى استخدام المدنيين دروعاً بشرية،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التصاعد المستمر لأعمال العنف في أفغانستان، وبخاصة في الجنوب والشرق، وإذ تسلم بتزايد الأخطار التي تشكلها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، وكذلك التحديات المرتبطة بالجهود الرامية إلى التصدي لتلك الأخطار،

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء ارتفاع عدد الضحايا في صفوف المدنيين، وإذ تشير إلى أن حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين الذين يسقطون في أفغانستان، وإذ تدعو إلى الامتثال للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وإلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لكفالة حماية المدنيين،

وإذ تعترف بالجهود الإضافية التي تبذلها القوة الدولية للمساعدة الأمنية والقوات الدولية الأخرى لكفالة حماية السكان المدنيين، وإذ تقيم بهذه القوات أن تواصل بذل جهود حثيثة في هذا المجال، وبخاصة عن طريق الاستعراض المستمر لأساليب العمل والإجراءات والقيام، بالتعاون مع حكومة أفغانستان، باستعراض الحالات التي يبلغ فيها عن وقوع ضحايا من المدنيين والتحقيق فيها عندما ترى حكومة أفغانستان أن من المناسب إجراء تلك التحقيقات بصفة مشتركة،

وإذ تلاحظ أهمية أن تكون الحكومة الوطنية شاملة للجميع وممثلة للتنوع العرقي للبلد وأن تكفل أيضاً مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة،

١ - **تشدد** على الدور الأساسي والمحاييد الذي تؤديه الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها وتأييدها القوي لكل الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص في هذا الصدد، وتؤكد الدور الرائد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في السعي إلى زيادة تحسين اتساق الجهود المدنية الدولية وتنسيقها، مسترشدة في ذلك بمبدأ تعزيز تولى أفغانستان زمام الأمور والقيادة؛

٢ - **ترحب** بتقارير الأمين العام^(٣) وبالتوصيات الواردة فيها؛

(٣) A/64/364-S/2009/475، و A/64/613-S/2009/674، و A/64/705-S/2010/127، و A/64/872-S/2010/318، و A/65/552-S/2010/463.

٣ - **ترحب أيضا** بتجديد الحكومة الأفغانية التزامها تجاه الشعب الأفغاني وتجديد المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان على النحو المنصوص عليه في بلاغي مؤتمر لندن وكابل الصادرين في ٢٨ كانون الثاني/يناير و ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ على التوالي؛

٤ - **تشجع** جميع الشركاء على دعم عملية كابل بطريقة بناءة، تأسيساً على شراكة دولية عميقة وواسعة النطاق لزيادة اضطلاع الأفغانين بالمسؤولية وامتلاكهم لزمam الأمور في مجالات الأمن والحكم والتنمية، بغية بسط الأمن والرخاء والديمقراطية في أفغانستان، مع التركيز على تعزيز الضوابط والموازن التي تكفل حقوق المواطنين وواجباتهم، وإجراء الإصلاح الهيكلي المفضي إلى حكومة فعالة وخاضعة للمساءلة، بما يمكنها من إحراز تقدم ملموس لصالح شعبها، وتشير في هذا الصدد إلى خطاب التنصيب الثاني الذي ألقاه الرئيس حميد كرزاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛

٥ - **تكرر تأكيد** تقديرها في هذا الصدد للاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية، وترحب بالبرامج الوطنية المفصلة ذات الأولوية التي قدمت في مؤتمر كابل، وتؤكد أهمية التنفيذ التكميلي وخطط التكليف، وتشير إلى الأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في اتفاق أفغانستان، بما فيها مرفقاته^(٢)؛

٦ - **ترحب** بالانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخرًا في أفغانستان تحت المسؤولية الكاملة للسلطات الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، باعتبارها خطوة حاسمة صوب توطيد الديمقراطية في أفغانستان، وتعرب عن تقديرها للشجاعة التي أبان عنها الشعب الأفغاني بانخراطه بنشاط في العملية الانتخابية ومشاركته في الانتخابات برغم التهديدات وأعمال الترويع والحوادث التي تسببت فيها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وسائر الجماعات المسلحة غير المشروعة، وترحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات الأفغانية المختصة للتصدي للمخالفات المزعومة وكفالة إرساء عملية موثوق بها وشفافة وشرعية وفقا لقوانين أفغانستان وللدستور، وتعرب عن تقديرها في هذا الصدد للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي عن طريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛

٧ - **تعرب عن قلقها البالغ** إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها والناجم عن ازدياد أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، بما فيها الجماعات الضالعة في تجارة المخدرات، وتدين بشدة جميع أعمال العنف والتخويف التي ترتكب في أفغانستان، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية والشرقية، بما في ذلك الهجمات الانتحارية والهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة؛

٨ - **تعرب عن بالغ أسفها،** في هذا الصدد، لما ينجم عن ذلك من خسائر في الأرواح وأضرار مادية للمدنيين الأفغان والمدنيين من جنسيات أخرى، بمن فيهم أفراد الوكالات الأفغانية والدولية وجميع العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وفي الهيئات الدبلوماسية، وكذلك أفراد قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية الحرية الدائمة، وتحیی جميع من فقدوا أرواحهم؛

٩ - **تؤكد ضرورة قيام حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بمواصلة العمل** معا بشكل وثيق في التصدي للتحديات المتمثلة في الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية، والتي تشكل خطرا يهدد العملية الديمقراطية والتعمير والتنمية الاقتصادية في أفغانستان، وتكرر في هذا الصدد دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتدابير والإجراءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى عدم منح هذه الجماعات أي نوع من الملاذ الآمن والدعم المالي والمادي والسياسي؛

١٠ - **تلاحظ مع القلق أن الحالة الأمنية هي السبب في وقف بعض المنظمات** عملها في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية في بعض أجزاء أفغانستان أو الحد منها؛

١١ - **تؤكد أهمية توفير الأمن الكافي، وتلاحظ أن المسؤولية عن توفير الأمن** وسيادة القانون والنظام في جميع أنحاء البلد تقع على عاتق حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي؛

١٢ - **ترحب في هذا الصدد بوجود القوة الدولية للمساعدة الأمنية وتحالف عملية** الحرية الدائمة، وتعرب عن تقديرها للدعم المقدم من الجيش الوطني الأفغاني وكذلك للمساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الأفغانية من الشركاء الدوليين، ولا سيما منظمة حلف شمال الأطلسي من خلال بعثتها التدريبية في أفغانستان ومساهمة قوة الدرك الأوروبي في تلك البعثة، وتعترف بمواصلة نشر بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان وكذلك بسائر برامج التدريب الثنائية، وتشجع على إجراء مزيد من التنسيق عند الاقتضاء؛

١٣ - **تشيد بقوات الأمن الوطني الأفغانية وبشركائها الدوليين على الجهود** المبذولة لتحسين الأحوال الأمنية في أفغانستان، وتهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل، بمساعدة المجتمع الدولي، بمواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها؛

١٤ - **تؤكد أهمية مواصلة بسط سلطة الحكومة المركزية، بما في ذلك وجود قوات** الأمن الأفغانية، في جميع مقاطعات أفغانستان، وترحب في هذا الصدد بخطة الحكومة الأفغانية

للاتنتقال التدريجي إلى تولّي أفغانستان المسؤولية الكاملة عن الأمن، استنادا إلى المعايير والشروط المتفق عليها على نحو متبادل، وفقا لما أقره مؤتمر كابول؛

١٥ - **تعرب عن تأييدها للهدف الذي تسعى الحكومة الأفغانية إلى تحقيقه، والذي تتمثل في تمكين قوات الأمن الوطنية الأفغانية من قيادة العمليات العسكرية وتنفيذها في جميع المقاطعات بحلول أواخر عام ٢٠١٤، وتدعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم اللازم لزيادة الأمن وإلى مواصلة تقديم الدعم في توفير التدريب والمعدات والتمويل لقوات الأمن الوطنية الأفغانية للاضطلاع بمهمة بسط الأمن في بلدها؛**

١٦ - **قترح بالتزام الشركاء الدوليين لأفغانستان بدعم جهود الحكومة لتهيئة الظروف اللازمة للانتقال ومواصلة دعم العملية الانتقالية وصولا إلى النقطة التي يصبح فيها الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية قادرين تماما على صون الأمن الداخلي والخارجي، والنظام العام، وإنفاذ القانون، وتأمين حدود أفغانستان، والحفاظ على الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، وتدعو الدول الأعضاء إلى التعجيل ببذل جهودها في هذا الصدد؛**

١٧ - **قترح بالتزام حكومة أفغانستان، بغية كفالة الاستقرار وتهيئة الظروف المواتية لبسط سيادة القانون بصورة فعالة، ومواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشرطة الأفغانية والخططة الوطنية للشرطة التي تركز عليها، من أجل بناء قوة شرطة تنسم بالقوة والكفاءة المهنية، مع التركيز على الإصلاحات المؤسسية والإدارية الجارية في وزارة الداخلية، بما في ذلك تنفيذ خطة عملها الرامية إلى مكافحة الفساد والنهوض بالمهارات القيادية، وكذلك من أجل الارتقاء بنوعية قوات الأمن الوطني الأفغانية وزيادة عددها على نحو تدريجي، بفضل تواصل الدعم المالي والتقني اللازم المقدم من المجتمع الدولي؛**

١٨ - **تهيب بالدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في القوة الدولية للمساعدة الأمنية بالأفراد والمعدات والموارد الأخرى وأن تستمر في تطوير أفرقة تعمير المقاطعات بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان والبعثة؛**

١٩ - **تلاحظ، في سياق النهج الشامل، أوجه التآزر بين أهداف البعثة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية؛**

٢٠ - **تحث السلطات الأفغانية، بدعم من المجتمع الدولي، على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل ضمان سلامة وأمن وحرية تنقل جميع موظفي الأمم المتحدة والموظفين العاملين في مجالي التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية ووصولهم بأمان ودون عوائق إلى جميع**

السكان المتضررين وحماية ممتلكات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية أو الإنسانية، وتلاحظ أهمية تنظيم متعاقد الأمن الخاص العاملين في أفغانستان؛

٢١ - تحت أيضا السلطات الأفغانية على بذل كل ما في وسعها، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٠ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، لتقديم مرتكبي الهجمات إلى العدالة؛

٢٢ - تؤكد أهمية النهوض بالتنفيذ الكامل لبرنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية في جميع أنحاء البلد في ظل سيطرة أفغانية، مع ضمان التنسيق والاتساق مع ما يبذل في هذا الصدد من جهود أخرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن والتنمية المجتمعية ومكافحة المخدرات والتنمية على صعيد المقاطعات والمبادرات التي يقودها الأفغان بهدف كفالة عدم اشتراك الكيانات والأفراد بصورة غير قانونية في العملية السياسية، ولا سيما في الانتخابات التي ستجري مستقبلا، وفقا للقوانين والأنظمة المعتمدة في أفغانستان، وتدعو إلى تقديم دعم كاف لقيام وزارة الداخلية بصورة متزايدة بأداء دورها القيادي في تنفيذ برنامج حل الجماعات المسلحة غير القانونية؛

٢٣ - تعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم في مجال حل الجماعات المسلحة غير القانونية، وترحب بمواصلة الحكومة التزامها بالحزم في هذا الصدد والعمل بهمة على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي للوفاء بهذا الالتزام، وتؤكد أهمية كل الجهود المبذولة لإيجاد فرص كافية لإدراج الدخل بطرق قانونية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لهذه الجهود؛

٢٤ - لا تزال يساورها بالغ القلق إزاء المشكلة الناجمة عن وجود ملايين الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب، والتي تشكل خطرا كبيرا على السكان وعائقا رئيسيا أمام استئناف الأنشطة الاقتصادية وجهود الإنعاش والتعمير؛

٢٥ - ترحب بالتقدم المحرز عن طريق برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، وتؤيد حكومة أفغانستان في جهودها الرامية إلى الوفاء بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام^(٤) والتعاون التام مع برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تنسقه الأمم المتحدة وتدمير جميع المخزونات المعروفة أو الجديدة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتقر بالحاجة إلى استمرار المساعدة من المجتمع الدولي في هذا الصدد؛

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٠٥٦، الرقم ٣٥٥٩٧.

- ٢٦ - تؤكد الدور الحاسم للتعاون الإقليمي في تعزيز الأمن والتنمية في أفغانستان، وتشجع على زيادة تحسين العلاقات وتمتين التعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق المنظمات الإقليمية؛
- ٢٧ - تتعهد بأن تواصل دعمها لحكومة وشعب أفغانستان في سعيهما إلى إعادة بناء بلدهما وتعزيز أسس الديمقراطية الدستورية واستعادة مكانتهما الحقة في مجتمع الأمم؛
- ٢٨ - تشدد على أن الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تشكل الأساس لبناء أفغانستان مستقرة ومزدهرة، وتلاحظ أهمية بناء قدرة الحكومة الأفغانية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وسيادة القانون، والحكم بصورة خاضعة للمساءلة وفعالة؛
- ٢٩ - تشير إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان في الدستور باعتباره إنجازا سياسيا كبيرا، وتدعو إلى الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون أي نوع من أنواع التمييز، وتؤكد ضرورة التنفيذ التام لأحكام الدستور الأفغاني المتعلقة بحقوق الإنسان، وفقا لأحكام القانون الدولي المنطبقة، بما فيها الأحكام المتعلقة بتمتع المرأة والطفل بحقوق الإنسان تمتعا كاملا؛
- ٣٠ - تقر بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد وتشجعها، وتعرب عن قلقها إزاء الآثار الضارة التي تخلفها أعمال العنف والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية على التمتع بحقوق الإنسان وعلى قدرة حكومة أفغانستان على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع الأفغان؛
- ٣١ - تشير إلى قرارات مجلس الأمن ١٦٧٤ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وإلى تقرير منتصف السنة الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٠ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الذي أعدته البعثة^(٥)، وتعرب عن قلقها إزاء ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين، ومن بينهم نساء وأطفال، وتلاحظ أن حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة الإجرامية تتحمل المسؤولية عن الغالبية العظمى من الضحايا المدنيين، وتكرر نداءها لاتخاذ جميع الخطوات الممكنة من أجل كفالة حماية المدنيين، وتدعو إلى الامتثال التام للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(٥) متاح على العنوان www.unama.unmissions.org.

٣٢ - تدرك أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وموثوقة وآمنة وشاملة للجميع باعتبار ذلك خطوة بالغة الأهمية نحو توطيد الديمقراطية لجميع الأفغان، وتؤكد مسؤولية السلطات الأفغانية في هذا الصدد، وتؤكد أيضا ضرورة التحضير للانتخابات بشكل منظم وفي الوقت المناسب، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة المالية والتقنية، وتشير إلى الدور القيادي الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق هذه الجهود، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لحكومة أفغانستان والمؤسسات الأفغانية المختصة في سياق عملها للوفاء بالالتزامات الواردة في بلاغ كابول بدء تنفيذ استراتيجية لإصلاح الانتخابات في الأجل الطويل؛

٣٣ - ترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان بشأن إصلاح قطاع العدل وبالاتزام بتحسين سبل الاستفادة من إقامة العدل في جميع أنحاء أفغانستان، الذي تعهدت به حكومة أفغانستان في مؤتمر كابول، وتؤكد ضرورة زيادة وتيرة التقدم باتجاه إنشاء نظام قضائي منصف وفعال، ولا سيما عن طريق تنفيذ برنامج العدالة الوطنية واستراتيجية العدالة الوطنية في الوقت المناسب، وعن طريق توفير الأمن وكفالة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد، وتحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم جهود الحكومة في هذه المجالات بأسلوب منسق؛

٣٤ - تقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي في تخصيص موارد كافية لإعادة بناء قطاع السجون وإصلاحه من أجل النهوض باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذا القطاع، والحد في الوقت نفسه من المخاطر التي يتعرض لها السجناء على صعيد الصحة البدنية والعقلية؛

٣٥ - تشدد على أهمية ضمان وصول المنظمات المعنية إلى جميع السجون في أفغانستان، وتدعو إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، حيثما انطبق، وبما يشمل القصر في حال احتجازهم؛

٣٦ - تقر بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتلاحظ مع القلق التقارير التي تشير إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الممارسات العنيفة أو التمييزية والانتهاكات المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية وضد النساء والأطفال ولا سيما الفتيات، وتؤكد ضرورة تعزيز التسامح والحريات الدينية على النحو الذي يكفله الدستور الأفغاني، وتشدد على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات في الحاضر والماضي، وتؤكد أهمية

تيسير توفير وسائل انتصاف للضحايا تتسم بالكفاءة والفعالية وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والدولي؛

٣٧ - تشي على حكومة أفغانستان لمساهمتها النشطة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وتدعو إلى استمرار مشاركة المجتمع المدني الأفغاني على نحو نشط في هذه العملية، وتشجع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ذي الصلة في الوقت المناسب؛

٣٨ - تؤكد ضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير والحق في حرية الفكر أو الضمير أو المعتقد، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ التام للقانون الجديد لوسائل الإعلام، في حين تلاحظ مع القلق تواصل أعمال الترويع والعنف التي تستهدف الصحفيين الأفغان والتحديات التي تواجه استقلال وسائل الإعلام، وتدين حالات اختطاف الصحفيين بل وقتلهم على يد جماعات إرهابية ومتطرفة وإجرامية، وتحث السلطات الأفغانية على التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

٣٩ - تكرر تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وتؤكد ضرورة ضمان مركزها القانوني وتنفيذ ولايتها بالتركيز على المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أفغانستان لتعزيز وعي الجمهور وزيادة إخضاع الحكومة للمساءلة، وترحب بقرار حكومة أفغانستان أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن التمويل الأساسي للجنة، وتحث اللجنة على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني الأفغاني، وتهيب بالمجتمع الدولي مواصلة دعمه في هذا الصدد؛

٤٠ - تشيد بحكومة أفغانستان لعقد اجتماع السلام التشاوري الوطني الأفغاني، في كابول، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وتعرب عن مساندتها لتنفيذ عملية سلام ومصالحة تحت قيادة حكومة أفغانستان على النحو الموصى به في هذا الاجتماع، وتدعو الحكومة إلى تحديد خطة العمل للسلام والعدالة والمصالحة وتنفيذها تنفيذا كاملا، وتعرب عن تأييدها للبرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج المفتوح في وجه الأشخاص المستعدين للعودة إلى مجتمعاتهم المحلية ونبت العنف، الذين ليس لهم أي صلة بالمنظمات الإرهابية، ويحترمون الدستور الأفغاني وعلى استعداد للانضمام إلى الركب من أجل بناء أفغانستان مستقرة وآمنة، يعمها السلام والازدهار، وتعرب عن تأييدها للنداءات الموجهة إلى المعنيين بالأمر لتلبية هذه الشروط والسعي إلى المصالحة والاندماج، دون المساس بتنفيذ التدابير والإجراءات التي نص عليها مجلس الأمن في قراره ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٠٤ (٢٠٠٩)، وتشير إلى القرارات الأخرى ذات الصلة في هذا الخصوص؛

٤١ - **تهيب** بحكومة أفغانستان أن تكفل تنفيذ البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج على نحو شامل، وفقا للدستور الأفغاني والالتزامات القانونية الدولية المنوطة بأفغانستان، مع الحرص على تمتع جميع الأفغان بحقوق الإنسان وعلى التصدي للإفلات من العقاب، وتلاحظ مع التقدير إنشاء المجلس الأعلى للسلام، وترحب بتفعيل الصندوق الاستثماري للسلام وإعادة الإدماج، وتشير إلى الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر لندن وكابل، وتؤكد أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم التبرعات لهذا الصندوق؛

٤٢ - **تشير** إلى قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن المرأة والسلام والأمن، وتثني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان من أجل تعميم مراعاة القضايا الجنسانية، بما في ذلك في البرامج الوطنية ذات الأولوية، ومن أجل حماية وتعزيز المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل على النحو الذي تكفله جملة أمور منها تصديقها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٦) والدستور الأفغاني وتنفيذها لخطّة العمل الوطنية للمرأة، وتكرر التأكيد على استمرار أهمية مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع مجالات الحياة في أفغانستان والمساواة أمام القانون والمساواة في إمكانية الحصول على المشورة القانونية دون تمييز من أي نوع، وتؤكد ضرورة إحراز مزيد من التقدم بشأن القضايا الجنسانية وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

٤٣ - **تؤكد من جديد**، في ضوء التشريعات المعتمدة سابقا، على أهمية استمرار التمسك بالالتزامات الدولية من أجل النهوض بحقوق المرأة، على النحو المنصوص عليه في الدستور الأفغاني، وترحب بالتزام حكومة أفغانستان بتنفيذ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما في ذلك تقديم الخدمات للضحايا، وبتقديم تقريرها إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٠؛

٤٤ - **تدين بشدة** حوادث التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما إذا كانت موجهة ضد النساء الناشطات والنساء البارزات في الحياة العامة، حيثما وقعت في أفغانستان، بما في ذلك القتل والتشويه و"القتل بدافع الشرف" في أجزاء معينة من البلد؛

(٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

٤٥ - تكرر الإعراب عن تقديرها للصندوق الخاص للقضاء على العنف ضد المرأة التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وكذلك لصندوق الاستجابة العاجلة التابع له، الذي يواصل التصدي للعنف الموجه ضد النساء وأنصار حقوق المرأة في أفغانستان، وتؤكد ضرورة استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساهمات المالية لهذين الصندوقين؛

٤٦ - ترحب بما تحقّقه حكومة أفغانستان من إنجازات وما تبذله من جهود في سبيل مكافحة التمييز، وتحث الحكومة على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، ولا سيما المرأة، بصورة فعالة في وضع وتنفيذ برامج الإغاثة والإصلاح والإنعاش والتعمير، وكذلك في البرامج الوطنية ذات الأولوية، وعلى تتبع التقدم المحرز في إدماج المرأة التام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل دقيق، وتؤكد ضرورة استمرار التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وفي مجال تمكين المرأة في الحياة السياسية الأفغانية وفي الإدارة العامة، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتؤكد أيضا ضرورة تسهيل حصول المرأة على فرص العمل وضمان محو الأمية والتدريب للمرأة، وتهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم في هذا الصدد؛

٤٧ - تؤكد ضرورة كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأطفال في أفغانستان، وترحب بالتقرير الأولي لأفغانستان المقدم إلى لجنة حقوق الطفل، وتشير إلى ضرورة تنفيذ جميع الدول الأطراف الكامل لاتفاقية حقوق الطفل^(٧) وبروتوكوليهما الاختياريين^(٨) وقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥ و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) المؤرخ ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، بشأن الأطفال والتراعات المسلحة؛

٤٨ - تعرب عن قلقها، في هذا الصدد، إزاء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة والجماعات الإرهابية في أفغانستان، وتؤكد أهمية إنهاء استخدام الأطفال بما يخالف القانون الدولي، وتعرب عن تقديرها لما أحرزته حكومة أفغانستان من تقدم والتزامها الراسخ في هذا الخصوص، بما في ذلك الإدانة الشديدة لأي استغلال للأطفال، وترحب بخطة عمل الحكومة بشأن منع تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة، وبتعيين وزارة الداخلية نقطة اتصال معنية بحماية الأطفال؛

٤٩ - ترحب باعتماد حكومة أفغانستان لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال، وترحب أيضا بالمبادرات المتخذة لسن تشريع بشأن الاتجار بالبشر استرشادا

(٧) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(٨) المرجع نفسه، المجلدان ٢١٧١ و ٢١٧٣، الرقم ٢٧٥٣١.

بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية^(٩)، وتؤكد أهمية النظر في أن تصبح أفغانستان طرفاً في هذا البروتوكول؛

٥٠ - تحث حكومة أفغانستان على أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة على نحو فعال من أجل أعمال سيادة القانون وضمان الحكم الرشيد والمساءلة، وفقاً لمقتضيات عملية كابول، على الصعيدين الوطني والمحلي على السواء، بدعم من المجتمع الدولي، وترحب بالجهود التي تبذلها الحكومة والالتزامات التي تعهدت بها في هذا الصدد في مؤتمر كابول، وتؤكد أهمية اعتماد إجراءات شفافة في تعيين كبار موظفي الخدمة المدنية، وتواصل تشجيع الحكومة على الاستفادة بشكل فعال من الفريق المعني بالتعيينات في الوظائف العليا؛

٥١ - تشجع المجتمع الدولي، بما في ذلك جميع الدول المانحة وكذلك المؤسسات الدولية، على مساعدة حكومة أفغانستان في جعل بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية أولوية تشمل جميع القطاعات، ومواءمة جهوده مع الجهود التي تبذلها الحكومة، بما في ذلك عمل اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية، من أجل بناء القدرات الإدارية على الصعيدين الوطني والمحلي؛

٥٢ - تشير إلى تصديق أفغانستان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد^(١٠)، وترحب بالالتزامات بمكافحة الفساد التي تعهدت بها حكومة أفغانستان في مؤتمري لندن وكابول، وتدعو الحكومة إلى تنفيذ مزيد من الإجراءات للوفاء بهذه الالتزامات بغية إنشاء إدارة أكثر فعالية ومساءلة وشفافية، على صعيد الحكومة الوطنية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، وترحب بمواصلة تقديم الدعم لتحقيق هذه الغاية، وتلاحظ مع بالغ القلق آثار الفساد فيما يتعلق بالأمن والحكم الرشيد ومكافحة صناعة المخدرات والتنمية الاقتصادية؛

٥٣ - ترحب بسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وتؤكد ما لإنشاء مؤسسات وجهات فاعلة على الصعيد دون الوطني تكون أكثر وضوحاً ومساءلة وقدرة من أهمية في الحد من الهامش السياسي المتاح للمتمردين، وتشدد على أهمية مواكبة عملية كابول بتنفيذ برامج وطنية على المستوى دون الوطني، وتشجع على بناء قدرات المؤسسات المحلية

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

(١٠) المرجع نفسه، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

بطريقة تدريجية ومستدامة ماليا، وتدعو إلى تخصيص مزيد من الموارد لسلطات المقاطعات وإلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم؛

٥٤ - تحث حكومة أفغانستان على أن تعالج، بمساعدة من المجتمع الدولي، مسألة المطالبات المتعلقة بملكية الأراضي من خلال برنامج شامل لإصدار سندات الملكية، يشمل التسجيل الرسمي لجميع الممتلكات وتحسين أمن حقوق الملكية، وترحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة بالفعل في هذا الصدد؛

٥٥ - ترحب باستراتيجية التنمية الوطنية لأفغانستان وبالتقرير المرحلي عن الاستراتيجية، وكذلك ببذل حكومة أفغانستان مزيدا من الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعرب عن التقدير لإنشاء آلية التنسيق المشتركة بين الوزارات في إطار النهج العنقودي ولدورها في تحديد أولويات الاستراتيجية وتنفيذها وإنجاز البرامج الوطنية ذات الأولوية على النحو المبين في مؤتمر كابول؛

٥٦ - ترحب أيضا بمواصلة وتزايد تولي حكومة أفغانستان لزام جهود التأهيل والتعمير والتنمية، وتؤكد على الحاجة الماسة إلى توليها زمام الأمور في جميع ميادين الحكم وإلى تحسين قدراتها المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونات على نحو أكثر فعالية؛

٥٧ - تؤكد الحاجة إلى استمرار وجود التزام دولي قوي بتقديم المساعدة الإنسانية وإلى برامج للإنعاش والتأهيل والتعمير والتنمية تتولى زمامها حكومة أفغانستان، وتعرب في الوقت نفسه عن تقديرها لمنظومة الأمم المتحدة ولجميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي يواصل موظفوها الدوليون والمحليون تلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الفترة الانتقالية والاحتياجات الإنمائية لأفغانستان على الرغم من تزايد الشواغل الأمنية والصعوبات في الوصول إلى بعض المناطق؛

٥٨ - تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي للعمل الذي يضطلع به في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل تعمير أفغانستان وتنميتها، وتدرك ضرورة المضي في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة، وعلى النهوض بالتنمية؛

٥٩ - تحث حكومة أفغانستان على تعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح القطاعات الرئيسية لتقديم الخدمات، مثل الطاقة ومياه الشرب، كشروط مسبقة لتحقيق التقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتثني على الحكومة لما بذلته من جهود حتى الآن لزيادة

الإيرادات والضرائب المحصلة لتحقيق الاستدامة المالية وتحت على مواصلة الالتزام بتوليد الدخل؛

٦٠ - تعرب أيضا عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به أفرقة تعمير المقاطعات في سياق ما تنفذه من أنشطة داخل المقاطعات دعما للأولويات الوطنية في مجال بناء قدرات المؤسسات المحلية؛

٦١ - تناشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، أن تواصل تقديم كل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية والمساعدة من أجل الإنعاش والتعمير والتنمية إلى أفغانستان، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا لأولويات أفغانستان واستراتيجيتها الوطنية للتنمية، وتشير في هذا الصدد إلى الدور الرائد الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في السعي إلى زيادة تحسين اتساق الجهود الدولية وتنسيقها؛

٦٢ - ترحب بمبادئ الشراكة الفعالة الواردة في بلاغ مؤتمر كابول، وتدعو في هذا السياق إلى التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن وأعيد تأكيدها في مؤتمر كابول، بتوجيه الموارد الدولية المتزايدة عن طريق ميزانية حكومة أفغانستان وعلى نحو أكثر اتساقا مع الأولويات الأفغانية، وتشجع جميع الشركاء على العمل مع الحكومة من أجل تنفيذ "الدليل العملي: معايير للتمويل الفعال للتنمية من خارج الميزانية" وتحسين إجراءات الشراء وبذل العناية الواجبة في إجراءات التعاقد على الصعيد الدولي؛

٦٣ - تدعو جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة إلى أفغانستان إلى التركيز على بناء المؤسسات بصورة منسقة وإلى كفالة أن يكمل عملها هذا تنمية اقتصاد يتسم بسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي وإنشاء قطاع مالي يقدم الخدمات إلى جهات عدة منها المشاريع البالغة الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والأسر المعيشية ووضع أنظمة تجارية شفافة وإقرار المساءلة، وأن يساهم في ذلك؛

٦٤ - تشجع المجتمع الدولي وقطاع الشركات على دعم الاقتصاد الأفغاني كتدبير لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وعلى القيام، في هذا الصدد، بدراسة إمكانات زيادة التجارة والاستثمارات وتعزيز الشراء المحلي، وتشجع حكومة أفغانستان على زيادة تعزيز بيئة اقتصادية مواتية لاستثمارات القطاع الخاص على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛

٦٥ - تشجع جميع الدول وكذلك المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على التعجيل بتوسيع التعاون الزراعي مع أفغانستان، وضمن الإطار الوطني للتنمية الزراعية، وبما يتماشى مع استراتيجية أفغانستان الإنمائية الوطنية؛

٦٦ - تعرب عن تقديرها لجميع الجهود المبذولة لزيادة التعاون الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما عن طريق مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان الرامي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين أفغانستان وبلدان الجوار والشركاء الدوليين والمؤسسات المالية، وترحب في هذا الصدد بالمؤتمر الرابع المعقود في اسطنبول، في ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتسلم بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة التعاون الاقتصادي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في تعزيز التنمية في أفغانستان؛

٦٧ - ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي وتحت على بذل المزيد من هذه الجهود، بما في ذلك تدابير تيسير التجارة والنقل العابر الإقليميين، بسبل منها إتمام الاتفاقات الثنائية للتجارة العابرة، من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك تحقيق الترابط على صعيد الهياكل الأساسية وتوفير إمدادات الطاقة والإدارة المتكاملة للحدود، آخذة بعين الاعتبار الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها جسرا برياً في آسيا؛

٦٨ - تكرر تأكيد ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغان، وخصوصاً للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام، وتشير إلى الخطة الوطنية الاستراتيجية للتعليم باعتبارها أساساً يبشر بتحقيق مزيد من الإنجازات، وتؤكد كذلك من جديد الحاجة إلى توفير التدريب المهني للمراهقين؛

٦٩ - تسلم بالاحتياجات الخاصة للفتيات، وتدين بشدة الهجمات الإرهابية على المرافق التعليمية، ولا سيما المرافق الخاصة بالفتيات الأفغانيات، وتشجع حكومة أفغانستان على القيام، بمساعدة المجتمع الدولي، بتوسيع تلك المرافق وتوفير التدريب للموظفين الفنيين وتشجيع استفادة جميع أفراد المجتمع الأفغاني، بمن فيهم سكان المناطق النائية، استفادة تامة منها وعلى قدم المساواة؛

٧٠ - ترحب باستمرار عودة اللاجئين والمشردين داخليا بصورة طوعية وعلى نحو مستدام، في حين تلاحظ مع القلق أن الظروف السائدة في أنحاء من أفغانستان ليست مواتية بعد للعودة الآمنة والمستدامة إلى بعض الأماكن التي أتوا منها؛

٧١ - تعرب عن تقديرها للحكومات التي لا تزال تستضيف اللاجئين الأفغان، معترفة بالعبء الضخم الذي تحمّله حتى الآن في هذا الصدد، وتذكر البلدان المضيفة والمجتمع

الدولي بما يقع عليها من التزامات بموجب القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين ومبدأ العودة الطوعية وبالحق في التماس اللجوء وكفالة السماح بوصول وكالات الإغاثة الإنسانية إليهم دون عائق بغرض حمايتهم وتقديم الرعاية لهم؛

٧٢ - تحت حكومة أفغانستان على مواصلة تعزيز ما تبذله من جهود، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تهئية الظروف المواتية لعودة وإدماج من تبقى من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا بصورة طوعية وآمنة ومستدامة تحفظ كرامتهم؛

٧٣ - تلاحظ في هذا الصدد استمرار العمل البناء بين بلدان المنطقة وبالاتفاقيات الثلاثية الأطراف المبرمة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة أفغانستان وحكومات البلدان المضيفة للاجئين من أفغانستان، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية؛

٧٤ - تدعو إلى توفير مساعدة دولية مستمرة للأعداد الضخمة من الأفغان اللاجئين والمشردين داخليا لتيسير عودتهم بصورة طوعية وآمنة ومنظمة تحفظ لهم كرامتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع على نحو مستدام إسهاما في إحلال الاستقرار في البلد برمته؛

٧٥ - تسلم بأن التخلف وانعدام القدرات يزيدان من ضعف أفغانستان في مواجهة الكوارث الطبيعية والظروف المناخية القاسية، وتحت حكومة أفغانستان في هذا الصدد على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من مخاطر الكوارث على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وتحديث القطاع الزراعي وتعزيز إنتاجها الزراعي، مما يقلل من ضعف أفغانستان في مواجهة العوامل الخارجية السلبية مثل الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية؛

٧٦ - تشيد بجهود الإغاثة التي تبذلها حكومة أفغانستان والدول المانحة، لكنها لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الحالة الإنسانية بوجه عام، وتشدد على استمرار الحاجة إلى المساعدات الغذائية، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي من أجل الوفاء في وقت مبكر، وقبل حلول فصل الشتاء، بهدف تمويل خطة العمل الإنسانية لأفغانستان؛

٧٧ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في مجال مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتحيط علما بالانخفاض الحاد في إنتاج الأفيون، وفقا لما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٠ الصادرة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، حيث يلاحظ أهمية إدراك أن السبب الرئيسي وراء انخفاض إنتاج الأفيون يعزى إلى أمراض النبات، ولكنها تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء استمرار زراعة المخدرات وإنتاجها في أفغانستان بشكل يتركز أساسا في

المناطق التي تنشط فيها بصفة خاصة حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية واستمرار الاتجار بالمخدرات، وتؤكد الحاجة إلى قيام حكومة أفغانستان، بدعم من المجتمع الدولي، ببذل المزيد من الجهود المنسقة والحازمة لمحاربة هذا البلاء؛

٧٨ - تشدد على أهمية اتباع نهج شامل للتصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان، والذي، لكي يكون فعالاً، يجب إدماجه في السياق الأوسع للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد أيضاً أن وضع برامج بديلة لكسب الرزق أمر ذو أهمية رئيسية في نجاح الجهود المبذولة في مجال مكافحة المخدرات في أفغانستان؛

٧٩ - تلاحظ مع بالغ القلق تزايد قوة الترابط بين تجارة المخدرات والأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية التي تشكل خطراً جسيماً يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران ١٧٣٥ (٢٠٠٦) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٢٢ (٢٠٠٨) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛

٨٠ - تقيب بجميع الدول الأعضاء في هذا الصدد مواصلة تكثيف جهودها الرامية للحد من الطلب على المخدرات في بلدانها وعلى الصعيد العالمي من أجل المساهمة في استدامة القضاء على الزراعة غير المشروعة في أفغانستان؛

٨١ - تؤكد ضرورة منع الاتجار بالسلاتف الكيميائية المستخدمة في التصنيع غير المشروع للمخدرات في أفغانستان، ومنع تسريبها، وتدعو في هذا الصدد إلى التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨)؛

٨٢ - تحث حكومة أفغانستان على العمل، بدعم من المجتمع الدولي، على تعميم مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية وعلى كفاءة أن تشكل مكافحة المخدرات جزءاً أساسياً من النهج الشامل وعلى زيادة جهودها في مكافحة زراعة الأفيون والاتجار بالمخدرات وفقاً للخطة المتوازنة ذات الأركان الثمانية الواردة في الاستراتيجية الوطنية الأفغانية لمكافحة المخدرات^(١١)، التي سيجري استكمالها في عام ٢٠١٠ بإدراج مقاييس محددة؛

(١١) S/2006/106، المرفق.

٨٣ - تتني على الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد، وكذلك على الجهود الرامية إلى استكمال وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بما في ذلك خطة التنفيذ المحددة الأولويات والمقاييس، وتحث الحكومة والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات حاسمة، وبخاصة لوقف إنتاج المخدرات والاتجار بها، عن طريق مواصلة الخطوات العملية المحددة في الاستراتيجية وفي اتفاق أفغانستان وعن طريق اتخاذ مبادرات مثل مبادرة ذوي الأداء الجيد التي وضعت من أجل تقديم حوافز لحكام المقاطعات للتقليل من زراعة المخدرات في مقاطعاتهم، وتشجيع السلطات الأفغانية على العمل على مستوى المقاطعات لوضع خطط تنفيذ مفصلة لمكافحة المخدرات؛

٨٤ - هيب بالمجتمع الدولي أن يساعد حكومة أفغانستان على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات الرامية إلى القضاء على زراعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها، بطرق عدة منها زيادة دعم إنفاذ القوانين الأفغانية ووكالات العدالة الجنائية والتنمية الزراعية والريفية والحد من الطلب وإتلاف المحاصيل غير المشروعة وزيادة الوعي العام وبناء قدرات مؤسسات مكافحة المخدرات وإقامة مراكز لرعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم وإيجاد سبل عيش بديلة للمزارعين، وتؤكد من جديد دعوتها المجتمع الدولي إلى توجيه التمويل المخصص لمكافحة المخدرات من خلال الحكومة قدر الإمكان؛

٨٥ - تحث حكومة أفغانستان على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بتشجيع تنمية سبل العيش المستدامة في قطاع الإنتاج النظامي وغيره من القطاعات وعلى تيسير الحصول على قروض وتمويلات معقولة ومستدامة في المناطق الريفية، وبالتالي إدخال تحسينات نوعية ملموسة في حياة الناس وصحتهم وأمنهم، لا سيما في المناطق الريفية؛

٨٦ - تعرب عن تأييدها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الآتية من أفغانستان والسلائف المرسلة إلى أفغانستان والدول المجاورة والبلدان الواقعة على امتداد طرق الاتجار، بما في ذلك زيادة التعاون فيما بينها لتعزيز سبل مكافحة المخدرات ورصد التجارة الدولية في السلائف الكيميائية؛

٨٧ - تقر بالتحدي العالمي الذي تمثله المخدرات غير المشروعة، وتذكر بضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي مع أفغانستان فيما تبذله من جهود مطردة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتقر بالخطر الذي يشكله إنتاج المخدرات وتجارها والاتجار بها على نحو غير مشروع على السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها، وتسلم بالتقدم الذي أحرزته المبادرات ذات الصلة في إطار ميثاق باريس، وتؤكد أهمية إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ

هذه المبادرات، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا الصدد؛

٨٨ - تشيد بذكرى جميع من فقدوا أرواحهم البريئة في الحرب ضد تجار المخدرات، ولا سيما أفراد قوات الأمن في أفغانستان وجيرانها؛

٨٩ - ترحب بالمبادرات الهادفة إلى تعزيز التعاون في إدارة المناطق الحدودية بين أفغانستان وجيرانها لكفالة اعتماد تدابير شاملة في مجال مكافحة المخدرات، بما في ذلك البعد المالي، وتشدد على أهمية مواصلة هذا التعاون، ولا سيما من خلال الترتيبات الثنائية، وتلك التي أطلقتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وترحب باعتزام حكومة أفغانستان تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مجال مراقبة الحدود مع الشركاء ذوي الصلة؛

٩٠ - تؤكد أهمية قيام الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في إطار المسؤوليات المسندة إليها، بزيادة الدعم التعاوني الفعال للجهود المتواصلة التي تقودها أفغانستان من أجل التصدي للخطر الذي يمثلته إنتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع، وترحب في هذا الصدد بالبرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتشجع البلدان المعنية على مواصلة المشاركة؛

٩١ - تعرب عن تقديرها للبعثة لما أنجزته من عمل وفقا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن في قراره ١٩١٧ (٢٠١٠)، وتؤكد أهمية استمرار الدور المحوري والحيادي الذي تؤديه البعثة في تعزيز وتنسيق المشاركة الدولية على نحو أكثر اتساقا؛

٩٢ - ترحب بما يجري من توسيع لوجود البعثة في مقاطعات إضافية، مما يضمن أن تفي الأمم المتحدة بدورها التنسيقي الأساسي، وتشجع البعثة على توطيد وجودها ومواصلة توسعها في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك؛

٩٣ - تؤكد الحاجة إلى كفالة تزويد البعثة بما يكفي من الموارد لأداء ولايتها؛

٩٤ - تسلم بالدور المحوري الذي يضطلع به المجلس المشترك للتنسيق والرصد، وتؤكد أن دور المجلس يتمثل في دعم أفغانستان، بما في ذلك عن طريق رصد عملية كابول ودعمها، وتنسيق البرامج الدولية للمساعدة والتعمير، وترحب بالجهود الأخرى الرامية إلى توفير توجيه مناسب وتشجيع قيام مشاركة دولية أكثر اتساقا؛

٩٥ - تشييد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الموقعة على إعلان كابول بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(١٢) من أجل تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بموجب الإعلان، كما تهيب بسائر الدول أن تحترم تلك الأحكام وتدعم تنفيذها وأن تعزز الاستقرار الإقليمي؛

٩٦ - ترحب بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان والدول المجاورة الشريكة لتوطيد الثقة والتعاون فيما بينها، وتشجع بذل مزيد من هذه الجهود، وتتطلع، حسب الاقتضاء، إلى زيادة التعاون بين أفغانستان وجميع البلدان المجاورة لها وشركائها الإقليميين والمنظمات الإقليمية في محاربة حركة الطالبان وتنظيم القاعدة وغيرهما من الجماعات المتطرفة والإجرامية وفي تعزيز السلام والازدهار في أفغانستان وفي المنطقة وخارجها؛

٩٧ - ترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة أفغانستان وجيرانها وشركاؤها الإقليميون لتعزيز الثقة والتعاون فيما بينها، وترحب أيضا في هذا الصدد بالرؤية الجامعة الجسدة في إعلان اسطنبول بشأن الصداقة والتعاون في "قلب آسيا"، الذي اعتمده مؤتمر القمة الإقليمي بشأن أفغانستان، المعقود في اسطنبول في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠^(١٣)، وتعرب عن تقديرها لاجتماع المنظمات الإقليمية، المعقود في كابول، في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، باستضافة من حكومة أفغانستان، وتشيد بموافقة تلك المنظمات على خطة لتعزيز تنسيق مشاركة أفغانستان على الصعيد الإقليمي في إطار فريق أساسي رفيع المستوى، وتحيط علما بالاجتماع الافتتاحي للفريق الأساسي، المعقود في اسطنبول، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وتلاحظ اجتماعات القمة الثلاثية بين أفغانستان وباكستان وتركيا، في اسطنبول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية، وطاجيكستان، في طهران في آب/أغسطس ٢٠١٠، وبين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، واجتماع القمة الرباعي بين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان والاتحاد الروسي، المعقود في سوتشي، بالاتحاد الروسي، في آب/أغسطس ٢٠١٠، وكذلك الجهود التي بذلتها منظمة شانغهاي للتعاون، بما في ذلك محصلة المؤتمر الاستثنائي حول أفغانستان، المعقود تحت رعاية منظمة شانغهاي للتعاون، في موسكو في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، والمبادرات المتخذة في إطار عملية دبي، لتعزيز استقرار البلد وتنميته؛

(١٢) S/2002/1416، المرفق.

(١٣) A/64/654-S/2010/70، المرفق.

- ٩٨ - **تعرب عن تقديرها** لالتزام المجتمع الدولي المتواصل بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشير إلى الدعم الدولي الإضافي كما تم التعهد به؛
- ٩٩ - **تشجع** مجموعة البلدان الثمانية على مواصلة تشجيع ودعم التعاون بين أفغانستان وجيرانها من خلال التشاور والاتفاق المتبادلين، بما في ذلك تنفيذ مشاريع إنمائية في مجالات مثل الترابط على صعيد الهياكل الأساسية، وإعادة توطين اللاجئين، وإدارة مناطق الحدود، والتنمية الاقتصادية؛
- ١٠٠ - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي يبذلها أعضاء اللجنة الثلاثية، وهم أفغانستان وباكستان والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، من أجل مواصلة التصدي للأنشطة العابرة للحدود وتوسيع نطاق تعاونها؛
- ١٠١ - **تشدد على** ضرورة إقامة علاقات مدنية وعسكرية بين الجهات الفاعلة الدولية، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات وتعزيز تلك العلاقات واستعراضها من أجل ضمان تكامل العمل المضطلع به على أساس مختلف الولايات والمزايا النسبية للجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي ومجال إنفاذ القانون والمجال العسكري في أفغانستان، ووضعة في الاعتبار الدور التنسيقي المحوري والمحايد المنوط بالأمم المتحدة؛
- ١٠٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة كل ثلاثة أشهر تقريراً عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- ١٠٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".